

السؤال

في الفتوى رقم : (39678) قلت بأن من البيّن أن رواية ابن عباس " صحيحة ثابتة عن نبينا صلى الله عليه وسلم ، وليست مأخوذة من مصادر يهودية أو إسرائيلية " لكن الشيخ الألباني يدحض ادعاءكم باعتباره الرواية باطلة (المرجع : سلسلة الأحاديث الضعيفة (2/880). وقد سمع حماد - وفقا لبعض العلماء - من عطاء قبل وبعد اختلاطه ، وعلاوة على ذلك فوفقا للإمام أحمد فإن عطاء كان لديه نزعة في جعل روايات سعيد الموقوفة مرفوعة . وبما أنه لم يُروَ الحديثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي طريق آخر ، فإنها يمكن أن تكون إحدى هذه الحالات ، وإذا كان ابن عباس قد قال ذلك فمن المرجح أن تكون من الإسرائيليات كما قال الشيخ الألباني . وأخيرا فقد أشار الشيخ الألباني إلى نقطة القصور التالية - غير النقاط الأخرى - في رواية ابن عباس عن الأطفال الأربع الذين تكلموا في المهد : قال الشيخ الألباني : " من الظاهر في القرآن من قصة الشاهد لما حَدَّثَ للنبي يوسف عليه السلام أن الشاهد كان رجلا وليس طفلا رضيعا في المهد ؛ لأنه لو كان طفلا رضيعا لكان مجرد قوله بأنها كاذبة يكفي كدليل قاطع ؛ لأنها كانت ستكون معجزة ، ولم يكن هناك حاجة للقول أو أي حاجة لدليل حي على براءة يوسف عليه السلام كما تقول الآية . وروى ابن جرير بإسناد - كان جميع روايته من الثقات - عن ابن عباس أن الشخص الذي شهد ما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم كان رجلا ذا لحية ، وهذا هو الرأي الراجح " انتهى ولهذا فإذا كان الشخص الذي تكلم كشاهد ليوسف عليه السلام لم يكن طفلا ، فكيف تدعون أن الرواية صحيحة بشكل بين ، وليست مأخوذة من الإسرائيليات ؟ أتطلع إلى تلقي رد تفصيلي .

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا : لفظ الحديث

الحديث المقصود في السؤال هو حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُسْرِيَ فِيهَا ، أَتَتْ عَلِيَّ رَائِحَةً طَيِّبَةً ، فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَا هَذِهِ الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ ؟ فَقَالَ : هَذِهِ رَائِحَةُ مَاشِطَةِ ابْنَةِ فِرْعَوْنَ وَأَوْلَادِهَا . قَالَ : قُلْتُ : وَمَا شَأْنُهَا ؟ قَالَ : بَيْنَا هِيَ تُمَشِّطُ ابْنَةَ فِرْعَوْنَ ذَاتَ يَوْمٍ ، إِذْ سَقَطَتِ الْمِدْرَى - مِنَ يَدَيْهَا ، فَقَالَتْ : بِسْمِ اللَّهِ . فَقَالَتْ لَهَا ابْنَةُ فِرْعَوْنَ : أَبِي ؟ قَالَتْ : لَا ، وَلَكِنْ رَبِّي وَرَبُّ أَبِيكَ اللَّهُ . قَالَتْ : أَخْبِرْهُ بِذَلِكَ قَالَتْ : نَعَمْ . فَأَخْبَرْتُهُ فَدَعَاهَا ، فَقَالَ : يَا فَلَانَةُ ، وَإِنَّ لَكَ رَبًّا غَيْرِي ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ . فَأَمَرَ بِبِقَرَةٍ - قَدْرٍ وَاسِعٍ - مِنْ نُحَاسٍ فَأَحْمَيْتُ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا أَنْ تُلْقَى هِيَ وَأَوْلَادُهَا فِيهَا ، قَالَتْ لَهُ : إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً . قَالَ : وَمَا حَاجَتُكَ ؟ قَالَتْ : أُحِبُّ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامِي وَعِظَامَ وَلَدِي فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ ، وَتَدْفِنَنَّا . قَالَ : ذَلِكَ لَكَ عَلَيْنَا مِنَ الْحَقِّ . قَالَ : فَأَمَرَ بِأَوْلَادِهَا فَأُلْقُوا بَيْنَ يَدَيْهَا ،

وَاحِدًا وَاحِدًا ، إِلَى أَنْ انْتَهَى ذَلِكَ إِلَى صَبِيِّ لَهَا مُرَضِعٍ ، كَأَنَّهَا تَقَاعَسَتْ مِنْ أَجْلِهِ ، قَالَ : يَا أُمَّهُ ، اقْتَحِمِي ، فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ ، فَأَقْتَحَمَتْ "

قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَكَلَّمَ أَرْبَعَةَ صِغَارٍ : عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ ، وَشَاهِدُ يُوسُفَ ، وَابْنُ مَاشِطَةَ ابْنَةِ فِرْعَوْنَ)

ثانيا : تخريج الحديث

يرويه الإمام أحمد في " المسند " (5/30) طبعة مؤسسة الرسالة قال : حدثنا أبو عمر الضرير - وهو حفص بن عمر البصري : صدوق - ، قال أخبرنا حماد بن سلمة .

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " (11/450)

ورواه ابن حبان في " صحيحه " (7/163) من طريق يزيد بن هارون - ولم يذكر يزيد بن هارون في حديثه قول ابن عباس فيمن تكلم صغيرا - .

ورواه الطبراني في " المعجم الكبير " (11/450) من طريق أبي نصر التمار - ولم يذكر لفظه -

ورواه ابن جرير الطبري في " جامع البيان " (16/54) من طريق العلاء بن عبد الجبار .

ورواه أحمد في " المسند " (5/32)، والبزار - كما في " كشف الأستار " (54) - والحاكم في " المستدرک " (2/497) ، وعنه البيهقي في " شعب الإيمان " (3/177)، وعن غيره في " دلائل النبوة " (2/389) من طريق عفان بن مسلم .

والذين ذكروا لفظ الحديث من أصحاب هذه الكتب صرحوا برفع الجملة الأخيرة من الحديث.

ورواه أحمد في " المسند " (5/32) من طريق حسن - وهو ابن موسى الأشيب : ثقة - ولم يذكر الجملة الأخيرة التي من كلام ابن عباس .

ورواه أحمد في " المسند " (5/33) ، وأخرجه أبو يعلى في " المسند " (2517) ، وابن حبان في " صحيحه " (7/164) ،

والبيهقي في " دلائل النبوة " (2/389) من طريق هدبة بن خالد.

سبعتهم (أبو عمر الضرير ، ويزيد بن هارون ، وأبو نصر التمار ، والعلاء بن عبد الجبار ، وعفان بن مسلم ، وحسن ، وهديبة بن خالد) عن حماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما به .

ثالثا : دراسة إسناد الحديث

اختلف أهل العلم في سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب ، هل كان قبل اختلاط عطاء وتغيير حفظه ، أم بعد وقوع

الاختلاط ، وذلك على قولين :

القول الأول : أن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل اختلاطه

عزاه الحافظ العراقي في " التقييد والإيضاح " (ص/443) لجمهور أهل العلم

قال ابن معين رحمه الله :

" حديث سفيان ، وشعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب : مستقيم .
 وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير : ليس بذاك ؛ لتغير عطاء في آخر عمره " انتهى.
 " تاريخ ابن معين - رواية الدوري " (3/309)

وقال ابن معين أيضا :

" وحماد بن سلمة سمع من عطاء بن السائب قديما قبل الاختلاط " انتهى.

" سؤالات ابن الجنيدي " (ص/882)

قال أبو داود رحمه الله :

" قال غير واحد : قدم عطاء البصرة قدمتين :

فالقمة الأولى : سماعهم صحيح ، وسمع منه في القدمة الأولى : حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وهشام الدستوائي .

والقدمة الثانية : كان متغيرا فيها ، سمع منه : وهيب ، وإسماعيل ، وعبد الوارث ، سماعهم منه فيه ضعيف " انتهى.

نقلا عن " الكواكب النيرات " (1/327) ولم أقف على النقل في غيره .

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي رحمه الله :

" ثقة ، حديثه حجة ما روى عنه سفيان ، وشعبة ، وحماد بن سلمة ، وسماع هؤلاء سماع قديم ، وكان عطاء تغير بأخرة ،

فرواية جرير وابن فضيل وطبقتهم : ضعيفة " انتهى.

" المعرفة والتاريخ " (3/175)

وقال الطحاوي رحمه الله :

" وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم ، وهم : شعبة ، وسفيان الثوري ، وحماد بن سلمة

، وحماد بن زيد " انتهى.

" التقييد والإيضاح " (ص/423)، " الكواكب النيرات " (ص/72)

وقال حمزة بن محمد الكناني رحمه الله :

" حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء " انتهى.

" التقييد والإيضاح " (ص/423)، " الكواكب النيرات " (1/326)

وقال ابن الجارود رحمه الله :

" حديث سفيان ، وشعبة ، وحماد بن سلمة عنه - يعني عن عطاء - : جيد ، وحديث جرير وأشباه جرير : ليس بذاك " انتهى.

" تهذيب التهذيب " (7/206)

ويقول عبد الحق الإشبيلي رحمه الله :

" شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وحماد بن زيد وحماد بن سلمة رووا عن عطاء بن السائب قبل اختلاطه " انتهى.

" الأحكام الكبرى " (2/223)

ويقول الشيخ عبد الله السعد حفظه الله :

" حماد بن سلمة على القول الراجح أنه سمع منه قبل الاختلاط ، وإن كان حماد بن سلمة فيه خلاف ، والحافظ ابن حجر جمع بين القولين فقال : سمع منه قديما وأخيرا ، لكن الأقرب أنه سمع منه قديما " انتهى.

" شرح شرح علل الترمذي " (3/12) ترقيم الشاملة.

ولذلك نص بعض أهل العلم على صحة حديث ابن عباس المقصود :

قال الحاكم رحمه الله :

" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " انتهى.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله :

" إسناد لا بأس به ، ولم يخرجه " انتهى.

" تفسير القرآن العظيم " (5/29)

وحسنه الحافظ الذهبي في " العلو " (ص/54)، وصححه السيوطي في " الخصائص الكبرى " (1/160)

وقد صحح الحافظ ابن حجر حديثا آخر من رواية حماد بن سلمة عن عطاء ، وقال :

" إسناده صحيح ؛ فإنه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط " انتهى.

" التلخيص الحبير " (2/196)

القول الثاني : أنه سمع منه في كلا الحالين ، قبل الاختلاط وبعده :

قال على بن المديني رحمه الله :

" قلت ليحيى - يعني القطان - ، وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن يختلط - ، فقال : كان لا يفصل هذا من

هذا ، وكذلك حماد بن سلمة ، وكان يحيى لا يروي حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان " انتهى.

رواه العقيلي في " الضعفاء الكبير " (3/1095) مع تردد في أن قوله : " وكذلك حماد بن سلمة... " إلى آخره هو من كلام العقيلي

، وليس من كلام يحيى القطان ، وقد نسب بعض أهل العلم هذا القول إلى القطان ، ونسبه آخرون إلى العقيلي نفسه .

وقال الدارقطني رحمه الله :

" دخل عطاء بن السائب البصرة وجلس ، فسمع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح ، والرحلة الثانية فيه اختلاط

" انتهى.

" سؤالات السلمى للدارقطني " تحقيق طلال آل حيان (رقم/462)

ويقول ابن القطان الفاسي رحمه الله :

" هذا الحديث قد أعرض أبو محمد منه عما هو في الحقيقة علته ، وهي أنه من رواية حماد بن سلمة ، عن عطاء بن السائب ،

عن زاذان ، عن علي .

وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه ، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط " انتهى.

" بيان الوهم والإيهام " (3/272)

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله :

" فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري ، وشعبة ، وزهير ، وزائدة ، وحماد بن زيد ، وأيوب : عنه صحيحٌ ، ومن عداهم فيتوقف فيه ، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم ، والظاهر أنه سمع منه مرتين ؛ مرّة مع أيوب - كما يوحى إليه كلام الدارقطني - ، ومرّة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة ، وسمع منه جريراً وذووه " انتهى .
" تهذيب التهذيب " (7/206)

وقد نقل الشيخ الألباني رحمه الله كلام الحافظ ابن حجر هذا ، وعلق عليه بقوله :
" وهذا هو تحرير القول وتحقيقه في رواية حماد عن عطاء ، وبناءً على ذلك فغير صحيح أنه صحيح " انتهى .
" ضعيف أبي داود - الأم " (1/105)

وأظهر القولين في ذلك - والله أعلم - هو القول الثاني ، وحاصله أن حديث حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب لا يقبل إلا إذا تبين أنه من روايته عنه قبل الاختلاط ، وأما إذا لم تتبين ذلك فيتوقف في الحديث ، ولا يصح إسناده إلا إذا تابعه أحد الثقات ، ولم يخالف غيره .
وما زال الأئمة كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ، والدارقطني ، يضعفون بعض أحاديث حماد بن سلمة عن عطاء في كتب العلل :

جاء في " العلل " للدارقطني (11/143): " سئل عن حديث عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : (قالت الجنة : لا يدخلني إلا الضعفاء والمساكين ، وقالت النار : لا يدخلني إلا الجبارون والمتكبرون ، فقال الله تعالى : أنت رحمتي ... الحديث)
فقال : يرويه عطاء بن السائب ، واختلف عنه :

فرواه ابن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن عون بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة .
وخالفه حماد بن سلمة ، فرواه عن عطاء بن السائب ، عن عبيد الله بن عتبة ، عن أبي سعيد الخدري .
وعطاء اختلط ، ولم يخرجوا عن عطاء ولا يحتج من حديثه " انتهى .

وفي بعض الأمثلة رجح أبو زرعة رواية جرير على رواية حماد بن سلمة ، فقال : " حديث جرير أصح " انتهى . رغم كون جرير لم يسمع من عطاء قبل الاختلاط مثل حماد بن سلمة . انظر: " العلل " (2/84)
وهذا ما توصل إليه الباحث عبد الرحمن بن عبد الله الحازمي في رسالته للماجستير بعنوان : " مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها أو ردها " ، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، عام 1427 هـ .

رابعاً : خلاصة الحكم على الحديث

وحاصل ما سبق أن قول من ضعف الحديث ، كالهيثمي رحمه الله حين قال : " فيه عطاء بن السائب ، وهو ثقة ، لكنه اختلط " انتهى . " مجمع الزوائد " (1/70) ، والشيخ الألباني في " السلسلة الضعيفة " (رقم/6400) هو الأدق والأصوب .

خامسا : حاصل النظر في المسألة

من المهم هنا ، بعد البحث السابق ، أن ننبه السائل الكريم إلى أن هذه المسألة ليست من المسائل القطعية التي ينكر فيها على المخالف ؛ فضلا عن أن يشدد عليه في ذلك الإنكار ، أو يوصف قوله وبحثه بأنه دعوى ؛ فإن من قال إن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط : لم يقل قولاً باطلا ، ولم يخالف نصاً ثابتاً ؛ إنما هي مسألة اجتهادية ، تتعدد في مثلها وجهات النظر ، ويكون على الباحث أو المجتهد أن يعمل وفق ما أداه إليه اجتهاده ، وإذا كان اجتهاده قد أداه إلى أن سماع حماد كان قبل اختلاط عطاء ، فقد سبقه إلى ذلك جمهور النقاد والناظرين في حال تلك الرواية ، كما سبق نقله ، وحسبه ذلك دليلاً لقوله ، وعذراً لخطئه ، إن كان ثم خطأ .

والله أعلم .